هذا مراد شيخنا من الاعتذار بان ذلك الاشعار على سبيل التوهم
والتخييل فافهم   وايضا مصدر اض اذا رجع وهو اما مفعول مطلق
حذف عامله او بمعنى اسم الفاعل حال حذف عاملها وصاحبها والتقدير
هنا على الاول ارجع الى التعليل رجوعا وعلى الثاني اقول راجعا الى
التعليل وانما استعمل مع شيئين بينهما توافق ويغني كل منهما
عن الاخر فلا يجوز جاء زيد ايضا ولا جاء زيد ومضى عمرو ايضا
ولا اختصم زيد وعمرو ايضا قاله شيخ الاسلام زكريا   فهو الفا
للتعليل كما علم مما مر انفا والضمير للاختيار المفهوم من قوله
واختار لكن هذا التعليل انما ينهض لاختيار الرفع عليه على
الاسمية دون اختيارها على المنصوبية بخلاف الاول ولهذا قد
على هذا   الى الاصل اي اصل الجملة الاسمية   بحذف الفعل اي
وجوبا انه ذكره بعده ونشكرا وشكرا بعضهم في الوجوب ذكر لا
كفرا بعدهما وجوازا انه ذكر وحده كما ياتي في باب المفعول المطلق
واطلاق تكنا الوجوب في غير محله   ثم عدل الى الرفع هذا
يقتضي انه لو لم يعدل الى الرفع لا انتفت الدلالة على الدوام وهو
كذلك كما صرح به الرضي في باب المبتدا لان نصبه النصب
صريح في ملاحظة الفعل وتقديره وهو يدل على التجدد فلا
يستفاد الدوام الا بالعدول الى الرفع ولا يكفي في افادته وجوب
حذف العامل مع النصب وان صرح به الرضي في باب المصدر
وحمل شيخنا السيد ما صرح به في باب المبتدا على حالة جواز حذف
العامل الموافق لكلامه في باب المصدر لكن الاوجه ابقاؤه على
اطلاقه كما يقتضيه التعليل السابق لابقاء الاسمية

هنا

هنا خبرها ظرف متعلق اما بفعل واما باسم فاعل بمعنى الحدوث
بقرينة عمله في الظرف فيكون في حكم الفعل والاسمية التي خبرها
فعل تقيد التجدد والحدوث لا الدوام لانا نقول لا نسلم كون
اسم الفاعل هنا للحدوث حتى يكون في حكم الفعل ويكفي لعمله
في الظرف رائحة الفعل فيعمل فيه بمعنى الثبوت ايضا ولئن
سلمناه فمحل افادة الاسمية التي خبرها فعل للتجدد اذا لم يوجد
داع الى الدوام والعدول المذكور داع اليه ذكره الحفيد   لقصد
الدلالة اي المقصود هو الدلالة ولو حذف قصد لكان اخصر هذا
اذا اريد بمدخول اللام العلة الغائية فان اريد السبب المتقدم
على المسبب فقصد على حقيقته ومحتاج اليه   والثبوت
ان اريد به ثبوت المسند للمسند اليه وهو المتبادر فهو حاصل
قبل العدول فكان الواجب حذفه وان اريد به الاستمرار فهو
مستغني عنه بقوله الدوام فكان الاخصر حذفه
لقصد الاستغراق اي مثلا والا فقد يكون لقصد العهد او
الجنس   والله علم اي بالوضع لا بالغلبة التقديرية على
التحقيق كما بيناه في رسالتنا الكبرى في البسملة وبينا
في المعرف باداة التعريف الفرق بين الغلبة التحقيقية والتقديرية
الواجب الوجود وصف الذات بالواجب الوجود والمستحق
لجميع المحامد لايضاح الذات المسمى لا لاعتبارهما فيه والا
كان المسمى مجموع الذات والصفة مع انه الذات المعينة فقط
على الصحيح وتخصيص هذين الوصفين بالذكر لان وجوب
الوجود للذات مبدأ كل كمال واستحقاق جميع المحامد هو وجه
حصر الحمد في كونه لله   اي لذاته تحتمل وجهين الاول انه

Copyright © King Saud University